

على الاركاه ما عدا الصلاة لعدم ايدئتم عليها لم يكن لها ترتيب خطبة ثم الصلاة الخ
يبتعد من عنقه بالحرف المرتب هنا وفما بعد دون الباقي وجوب الترتيب في الاركاه الثلاثة
التي هي الحد والصلاة على النبي صلى الله عليه واله والصلاة بالتسوية بخلاف الركعتين الباقيتين
وهو قول من الاصحاح الترتيب سنة وهما قول من ترتيب الاركاه للخطبتين بان يبدأ
بالحد ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه واله ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء ثم الصلاة
والخطبة وانما يجب حصول القعود بدونه عيار والله صلى الله عليه واله وتند الصلاة
على الال والصلاة على النبي صلى الله عليه واله وقد نقل عن النبي ان خطبة صيا النبي
والمروية عنه ليس فيها صلاة عليه لكن في غير رواية في غير ذلك حيث قال في الاستدلال
على تعيين لفظ الحد والصلاة لا تأتم ثم قال وتسل القصة اسمعيل الخصر من هلكان النبي
صلى الله عليه وسلم يصح على نفسه فقالتم كذا هذا محتمل لان يكون في غير الخطبة
ولفظها اثنين اي من حيث ما ذكرنا وان لم تكن مصدر او فتعني التفتحات وقيل في
الحمد انما حمد لله وجود الله ويكفي في الصلاة على النبي صلى الله عليه واله انما يصح اتم على
رسول الله وخود ذلك ولفظ الحد المتعني وان تعني لفظ الحد بل يكفي احد اوانه
او الماسح والعاشر وخود ذلك ولا يكفي الضمير وان تقدم لم يرجح كما مر في النوار
خلا للترجم فيه وانما تعني لفظ الحد لا دون لفظ الحد لان لفظ الحد لا يرد في النوار
كما سار اسم عليه تعالى للختصاص به ثم اخصصا ما سار ما لم يرد جميع صفات العمل
عند ذكره كما نص عليه العلماء ولا ذلك لفظ الحد اذ لم يرد في الوصية بالتسوية لانه
لا بد من الجمع بين الحد على الصلاة والزم من العصية لانه التقوى اشتال الاوامر والاحتساب
المواهي وليس كذلك بل يكفي احدهما على كلامهم واعتقد انه لا بد من الحد على الصلاة
ولا يكفي الاقضية على الزجر عن العصية هكذا نقل عنه لكن ان لم يلزم حمل كلامه في غير
ما يقتضيه كلامهم ولا يكفي مجرد الخذ من الدنيا وغرورها انتفاها ولا يتعني لفظها
اي من حيث المادة فلا يتعني بل يكفي مادام وقع مغارها نحو اطيعوا الله وراقبوه وانما يتعني
لفظها لان العزف الوعد والحد على الصلاة وهو حاصل بغير لفظها على الصيغة
وفما قبله ان يتعني لفظ الوصية فما سار على الحد والصلاة وهذا الخلاف في لفظ الوصية
واما لفظ التقوى فيحتمل بعضهم التعلق بصدق نفسه كل في شمر وقراءة اية اى حزمة
معنى مقصودا كالعهد والوعد والوعظ ويخود ذلك كما نظر وطه انه لا يكفي
بعض اية وان طهل والمعتد انه لا يكفي كل جملة بحمد الله ما من وبيده قول البويطي ونزاهيا
من القرآن وبين ان يعنى معرفة كل جملة بحمد الله ما من وبيده قول البويطي ونزاهيا
سورة ق كل جملة على الحشر ويكفي في اصل السنة قراءة بعضها او علم حسن بشا من
القران التي تبدل الامة من ذكرها فان يحسن وقف بقدرها والكلام حيث لم يجد
من يحسنها غيره في احكامها فتكفي في الاولى وفي الثانية والاولى وفي لتكون

في مخالفة الدعاء الموشى في الثانية فيحصل التفاضل بينهما فان لم يكن في كل منهما
ارضية اركان والدعاء الموشى والمنونات هذا هو الاصل لما فيه من التوقير والا
فلو خص الحاضر من كونه الحاضر من ربه الذي بل يكتفي بتخصيصها بدين من خلاف
حاله وهي دون اربعين وغير الحاضر من ولوا بذكر المنونات دخلت قلبا وينبغي
كونه باخرى ولا يكتفي بالثبوت ولوم عدم حفظ الاخرى كذا قال بعضهم لكن
القباس كما قاله الاطفيص انه يكتفي بالثبوت عند العزى الاخرى ولا يكتفي بالدعاء للسلطان
بعينه كما في المنهج بل يقتضى ضمانا في كراهته لغيره ولا يدعوا في الخطبة لاحد
بعينه فان فعل ذلك كرهت له والاحتياط كما في المجموع انه لا يباس به فتقول المحقق
لقول من الدعاء للسلطان بعينه من ولا يجوز وتصل بالصفات التي ذكره
المشتملة على الحان فذة الاضرون كما قاله ابن عبدالام وبين الدعاء على الامام
وودة الامور بالصلاح والاعانة بالحق والقيام بالعدل وخود ذلك في الخطبة
الثانية فلوا في بده في الخطبة الاولى لم يعتد به ويشترط الخرج كسقوط
للخطبتين اثني عشر الاسماع والسماع والملااة والستر وطهارة الحديث والبيت
وكونها بالعربية وكون الخطيب ذكرا والقيام وزما القادر عليه ولعلوا في بعضها
وتقدمها على الصلاة ووقوعها في وقت الظاهر وفي خطبة ابيه وغالب هذه
الشرط يعلم من المتي والشرط في سائر الخطب الاسماع والسماع وكون
الخطيب ذكرا وكون الخطبة عربية ومحل اشتراط العربية ان كان في الغزوة
والا كفي كونها بالعجمية الا في الامة فلا بد فيها من العربية ويجب ان يتعلم واحدين
القوم العربية فان لم يتعلم واحدهم محسوا كلهم ولا يصح جمعهم مع الغزوة
التعلم ان يسمع الخطيب الخايم بان يرضه صوت بحيث يسمعون لواء محفوا اليه
وان لم يسمعوا بالفضل المار من لفظ لان المقصودون وعظم وهو حاصل الا ذلك
فعل ان شرط سماعهم ولو بالقوة فلا يكفي الاسرار ولا حضورهم بلا سماع
لصمها وبعد وفي النوم خلاف فيقتضى كلام الامام انه لا يصح وصله قبل
كل لفظ وتتم المحج وضفوه فالمعتمد انه يرض كالصم ثم يرض صم الخطيب
على المعتد لا يرضه بالقول وان لم يسمع اركان الخطبة فيقتضى ان
لا يرضه الا بالسمع الا ان قاله الامام ان المعتد ان جعل اذا لم يرضه الصل
به والا كما كانت كوت الذي يلو ان المعتد فيرضه الا بسمع اي ولو
بالخطيب لكن قد علم انه لم يسمع الخطيب لصمهم بغير ما المعتد ولذا قال ان